

دينامية إعلان الرباط للجمعيات الديمقراطية

الندوة الصحفية حول مستجدات الحركة الجمعوية بالمغرب

الرباط بتاريخ 14 ماي 2013

التصريح الصحفي

مرت سنة على إطلاق "إعلان الرباط" الذي تبنته ما يناهز 500 جمعية كرد فعل على تصريحات بعض أعضاء الحكومة التي تتوخى تبخيس واستصغار والتحكم في العمل المنجز من طرف جمعيات المجتمع المدني بالمغرب .

منذ ذلك الحين، تدهورت الوضعية بسبب الخطابات التي تهدف لنشر الشك حول الدور الذي لعبه المجتمع المدني في تتبع السياسات العمومية، وتوطيد ودعم المسار الديمقراطي، و في فضح كل مساس بالحريات وحقوق الإنسان ، و هي كلها تشكل أنشطة توجت بإدخال مقتضيات واضحة في الدستور الذي كرس دور المجتمع المدني كسلطة مضادة، الشيء الذي لم ينل رضى القوى المحافظة. هاته الأخيرة ما انفكت ترى بشكل سيئ تقوية هذا الفاعل الذي بصم كل الإصلاحات المُهيكلة للبلاد من أجل إقامة دولة ديموقراطية قائمة على قيم الحداثة و ترسيخ قيم المساواة، و المواطنة و الحريات الفردية كما الجماعية.

و لهذا السبب، فخلف قيم الشفافية، و " الحكامة "، هناك تواطؤ واضح بين برلمانيين و الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان و المجتمع المدني، مدعومين في ذلك من بعض المنابر الإعلامية، من أجل شن هجوم حقيقي على الجمعيات و المطالبة بمراقبة منظمة للحركة الجمعوية، مع الدفع في اتجاه التراجع عن المكتسبات من خلال إقتراح قوانين ومذكرات تحد من حرية و إستقلالية الجمعيات (حول الشراكة، حول قانون الجمعيات...) ، ليصل هذا الهجوم ذروته مع الإجراءات، و الجدل أثناء تأسيس اللجنة الوطنية المكلفة بإدارة الحوار الوطني حول الحركة الجمعوية، ولجوء الفريق النيابي للأغلبية الحكومية الى وضع مشروع قانون معدل للقانون رقم 00/75 بالغرفة الأولى للبرلمان، في خرق أخلاقي للمسؤوليات السياسية لحزب هذا الفريق .

كما نسجل أن الحكومة استمرت في موقفها الإقصائي لكل مشاركة أو تشاور مع الحركة الجمعوية، وهنا نسوق العديد من الأمثلة كالقانون حول حصانة العسكريين، هيئة المناصفة، مسألة الحوار الوطني حول الحركة الجمعوية، قضية الصحراء، إشكالية النظام الجبائي والضريبي... كل هذا في مناخ غير صحي و في خرق واضح لمقتضيات الدستور و خاصة منها المتعلقة بحرية التأسيس ، و حق التجمع و التظاهر السلمي، و الأكثر خطورة المساس بحرية الرأي و التعبير والتي تعرضت للإنتهاك من خلال الحملة التي قام بها السلفيون ضد المناضلين و المدافعين عن حقوق الإنسان مع الدعوة الى قتل الذين و اللائي لا يتقاسمون نفس الأفكار و القناعات.

إن الجمعيات الموقعة على إعلان الرباط، وأمام هذا الهجوم، قامت بالتفاعل والرد من خلال كل مراحل هذا المسار الذي يتوخى التحكم و وضع نظام جديد ذو طابع أخلاقي محافظ:

1. إعلان الرباط ركز بالأساس على رهانات المجتمع، على قيم الديمقراطية و دولة الحق مع ما يقتضيه ذلك من حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، و المساواة بدون تحفظ بين المرأة و الرجل، من أجل الحريات الفردية و الجماعية بما في ذلك حرية المعتقد والحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية و النضال من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، النضال من أجل الشفافية و الحكامة الجيدة و ضد الرشوة، من أجل حماية الحق في الولوج الى المعلومة، من أجل الحق في الولوج الى خدمات المرافق العمومية الأساسية، خاصة في مجالات الصحة، السكن اللائق، الشغل،

التعليم، و إجمالاً من أجل الكرامة الإنسانية بدون تمييز. لذا فالموقعون والموقعات على النداء سيجعلون من هذه المعركة أولوية والإطار المرجعي الذي يجب أن تندرج ضمنه كل الإصلاحات الأخرى.

2. الجمعيات قامت بالرد على مشروع المذكرة حول الشراكة، المُعد من طرف الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان و المجتمع المدني و الذي كان إطاراً حقيقياً، سواء على مستوى المنهجية و المحتوى، لمحو و سلب دور الحركة الجمعوية المستقلة، وتحويلها لمجرد "مناول و مقدم بسيط لخدمات السياسات العمومية"، في حين أن الدستور يسند لها دوراً يليق بالمجتمع المدني في البلدان الديمقراطية بصفته فاعلاً أساسياً في مراحل إعداد، تتبع و إنجاز و تقييم السياسات العمومية، ليكون لها دور رقابي حيناً و قوة توازن مستقلة عن الحكومة و الأحزاب السياسية.

3. استجابة منها لدعوة وجهت لها، فإن مجموعة من الجمعيات المنضوية في إعلان الرباط، و إنطلاقاً من تقدير إيجابي، للمشاركة في نقاش ديمقراطي، حر يتوخى تقوية الجمعيات و التطبيق السليم و الديمقراطي للدستور، قبلت هذه الجمعيات المشاركة في المشاورات من أجل التمثيل في اللجنة الوطنية المكلفة بإدارة الحوار حول الحركة الجمعوية. وبعد أن علمت هذه الجمعيات بالإنحرافات التي شابت و رافقت منهجية الإعداد، و تهميش التمثيلية الجمعوية، و التعيينات خارج المعايير و المساطر الديمقراطية، و احتواء التمثيلية الجمعوية بتعيين "الخبراء" و المنظمات و المؤسسات التابعة للدولة، و تعيين مقرر من القيادة السياسية لحزب الوزير المكلف بالعلاقة بالبرلمان و المجتمع المدني، قررت هذه الجمعيات و شخصيات أخرى من المجتمع المدني الأنسحاب من هذا المسار ورفض التمثيلية في اللجنة الوطنية.

إن الجمعيات الموقعة على إعلان الرباط، دعمت هذا الموقف و جددت دعوتها من أجل نقاش حقيقي، و ديمقراطي بدون محاولات التحكم و السيطرة الأيديولوجية، السياسية و التنظيمية، وبصفة خاصة دون التراجع عن المكتسبات الديمقراطية (انظر البيان رففته).

إنطلاقاً من هذه الوقائع، فالجمعيات الموقعة على إعلان الرباط:

1. تعتبر بأن الوضعية خطيرة، حيث إنه لم يتم اتخاذ أي إجراء ملموس من أجل تفعيل مقتضيات الدستور تحت ذريعة جوفاء مفادها عدم التسرع و السقوط في "ديكتاتورية المدى القصير".
2. تسجل عدم أخذ أية تدابير اقتصادية أو اجتماعية لصالح الفئات المحرومة و التي لم تتوقف الجمعيات عن العمل لأجلها و معها، كما لم يتم تسجيل إتخاذ أي إجراء لرفع الحظر و القيود المفروضة على الجمعيات، مع تزايد العنف المفرط ضد المتظاهرين و الخريجين العاطلين عن العمل، وكذا أعمال العنف ضد المرأة بمستويات قياسية، و لم يتخذ أي إجراء لحماية الفتيات القاصرات من التشغيل و العنف الذي يتعرضن له، و تقاوم الرشوة و استمرار تفشيها، و عرض الفضائح و سياسة الفرجة ليست بالتأكيد الجواب و الحل للأزمة العميقة التي تواجهها البلاد؛
3. تسجل بمرارة كبيرة، أن المصالح الأيديولوجية، و رهانات السلطة إضافة للطموحات الشخصية، يتم تقديمها على مصالح البلاد و الساكنة المهمشة، في الوقت الذي تسعى فيه الشعوب إلى المواطنة الكاملة، و الكرامة، و احترام حقوقها الأساسية؛
4. تدين بشدة التحريض على القتل، بمباركة من الحكومة، و التي يسعى رئيسها فرض خطوط حمراء جديدة على حساب الحق في الحياة الذي هو حق دستوري؛
5. كما تجدد الجمعيات تضامنها مع الناشط و المفكر أحمد عصيد، و من خلاله تؤكد عالياً على تشبثها باحترام جميع الحريات، الفردية و الجماعية، بما في ذلك حرية الرأي و المعتقد و الدين، و على الدولة و من واجبها و مسؤوليتها حماية المواطنين ضد كل المتعصبين و غيرهم من الذين يريدون فرض وجهات نظرهم و تفسيراتهم الضيقة بواسطة الرعب و الخوف؛

6. نعتقد أن العمل الجمعي في جوهره هو الاعتراف بالحرية والاستقلالية، وبالتالي فتخصيص وزارة للمجتمع المدني هو خطأ و انحراف سياسي وتنظيمي، وخصوصا أن هذه الوزارة، بدلا من أن تكون ميسرا و قناة للتواصل بين الحكومة والمجتمع المدني، فإنها عازمة على أن يكون وزيرها وصيا على المجتمع المدني. لذا فإن الموقعون على إعلان الرباط يطالبون بحل هذه الوزارة، لكونها وبالإضافة لما سبق، لم تستطع تبني موقف الحياد والتجرد الذي يحترم التنوع و التعدد الأيديولوجي والسياسي والاجتماعي والثقافي الذي هو من ثراء وقوة الحركة الجمعوية؛

7. تعلن عن إطلاق تعبئة واسعة على المستوى الوطني والجهوي، من أجل نقاش تشاركي حقيقي و عميق، حول مختلف محاور إعلان الرباط:

- من خلال تنظيم عشرة لقاءات جهوية تمت برمجتها في مختلف جهات البلاد،
- دعوة الجمعيات إلى بدل كل ما في وسعها لعقد العديد من اللقاءات على المستوى المحلي،
- إعادة تنظيم لائحة الموقعين على الإعلان جارية لضمان تنسيق أفضل وتحسين التواصل على المستوى الداخلي و مع الرأي العام، بإشراك الشبكات الاجتماعية، واستخدام الإذاعة عبر الإنترنت، في إنتظار رد إيجابي من الحكومة لإضفاء الصفة القانونية على المحطات الإذاعية الجمعوية،
- سيتم إطلاق حملة توعوية و ترافعية لدى الأحزاب السياسية والنقابات العمالية، لأنه بعيدا عن طموحات السيطرة والوصاية على الجمعيات، الأمر يتعلق بمستقبل البلاد وبمشروع المجتمع و الدولة الديمقراطية الذي هو على المحك، و يتطلب حشد كل القوى الديمقراطية لمواجهة المخاطر التي تهدد المكاسب التي دفع الشعب ثمنها غاليا،
- إعداد مشروع مقترح قانون معدل للقانون رقم 00/75 المتعلق بالجمعيات، والترافع عليه أمام المؤسسات المعنية
- سيتم إجراء حملة تحسيسية، بالتوازي مع الأنشطة السابقة، مع البعثات الدبلوماسية ومنظمات التعاون الدولي وكذلك مع الشركاء الفعليين والمحتملين المتدخلين بشكل مباشر أو غير مباشر في قضايا التنمية البشرية، والديمقراطية وحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية و الحقوق المدنية والسياسية طبقا للالتزامات الدولية التي انخرطت فيها البلاد.

**وحرر في الرباط بتاريخ 14 ماي 2013
عن لجنة المتابعة**